تقرير

الاجتماع مفتوح العضوية

للجنة الوزارية المخصصة المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الروهينجيا

المنعقد على هامش الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي

نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية

17 مارس 2023

تقرير الاجتماع مفتوح العضوية للجنة الوزارية المخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الروهينجيا

نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية

17 مارس 2023

1 – عقدت اللجنة الوزارية المخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينجيا، اجتماعا مفتوح العضوية، برئاسة معالي السيد داودا جالو، النائب العام، وزير العدل في جمهورية غامبيا، في 17 مارس 2023 في نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، على هامش أعمال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

2 – أكد الاجتماع على الدور المركزي للجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي والالتزام القوي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق العدالة والمساءلة لصالح مسلمي الروهينجيا.

3 – أكد الاجتماع من جديد على أن غامبيا، بصفتها رئيس اللجنة، لديها تفويض من مؤتمر القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية لرفع دعوى ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية.

4 – رحب الاجتماع بالبيان الذي أدلى به الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي كرر فيه الموقف الثابت لمنظمة التعاون الإسلامي للدفاع عن حقوق ومصالح الروهينجيا، وشدد على الحاجة إلى تعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمة المعقدة وإيجاد حل دائم لها.

5 – استمع المشاركون في الاجتماع إلى إحاطة من النائب العام، وزير العدل في جمهورية غامبيا بشأن آخر التطورات المتعلقة بالقضية المرفوعة ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية.

6 – أطلع كذلك وزير الشؤون الخارجية بجمهورية بنغلاديش الشعبية الاجتماع على آخر التطورات المتعلقة بقضية الروهينجيا.

7 – أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء حقيقة أن مجتمع الروهينجيا لا يزال يواجه تمييزا منهجيا في ولاية أراكان، بما في ذلك القتل والاغتصاب والإخلاء والطرد القسري للسكان، والانتهاكات الصارخة المستمرة لحقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينجيا، بما في ذلك خلال فترة ما بعد الانقلاب العسكري في ميانمار في 1 فبراير 2021.

8 – أعرب الاجتماع عن استيائه العميق إزاء التقارير والتقييمات الموثوقة لمختلف المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان التي تفيد بأن الفظائع التي وقعت مؤخرا هي جزء من استراتيجية منهجية وخطة للتطهير العرقي ضد مسلمي الروهينجيا في ولاية أراكان.

9 – حث الاجتماع ميانمار على معالجة الأسباب الكامنة وراء هذا الصراع وإعادة الحقوق المشروعة لمسلمي الروهينجيا، لا سيما الحق في المواطنة، وحماية حقوق الجماعات المسلمة في ميانمار، واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للروهينجيا وإعادة توطينهم في بلدهم الشرعي في ولاية أراكان في ميانمار.

10 – أكد الاجتماع على أهمية محاسبة جميع المسؤولين، بمن فيهم المحرضون والجناة، عن الأعمال الوحشية والجرائم ضد مسلمي الروهينجيا، من أجل تحقيق العدالة للضحايا وذلك باستخدام جميع الأدوات القانونية والآليات القضائية الدولية.

11 – أشاد الاجتماع بالدور الرائد الذي تضطلع به غامبيا، رئيس اللجنة الوزارية، في رفع دعوى قانونية أمام محكمة العدل الدولية، نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، لوضع

حد لثقافة الإفلات من العقاب من خلال تقديم جميع المسؤولين إلى العدالة عما ارتكبوه من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقوانين والمبادئ الإنسانية الدولية.

12 - أعرب الاجتماع عن تضامنه الكامل مع جمهورية بنجلاديش الشعبية ومع دول أخرى أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لاستضافتها وإيوائها لاجئي الروهينجيا، ودعا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى توفير مزيد من الدعم إلى بنجلاديش في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الروهينجيا إلى أن تتحقق عودتهم بشكل طوعي وآمن وكريم، ومستدام إلى وطنهم في ميانمار.

13 - شدد الاجتماع على الجهود الجماعية التي أدت إلى إصدار محكمة العدل الدولية، بالإجماع، للأمر التاريخي في يناير 2020، بشأن التدابير المؤقتة، الذي يحث ميانمار على وقف جميع الإجراءات التي يمكن أن ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والحفاظ على أي دليل يتعلق بأي أفعال تنطوي على إبادة جماعية. كما حث ميانمار على الامتثال الكامل لأمر المحكمة واتخاذ جميع التدابير لمنع ارتكاب جميع أعمال الإبادة الجماعية ضد الروهينجا.

14 - رحب الاجتماع بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2669 (2022) بشأن الوضع الخطير في البلاد، وهو أول قرار على الإطلاق لمجلس الأمن بشأن ميانمار، وشدد على ضرورة تضافر الجهود من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تنفيذ هذا القرار والقرارات السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمدة بشأن أزمة الروهينجا.

15 - رحب الاجتماع بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي في 22 يوليو 2022، القاضي برفض اعتراضات ميانمار الأولية على القضية، وحث ميانمار كذلك على الامتثال الكامل لحكم المحكمة.

16 - أعرب الاجتماع عن تقديره للدعم القوي للقضية من قبل كندا وهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا. كما أشاد بإعلان الولايات المتحدة ارتكاب ميانمار لإبادة جماعية، وبالأدلة المقدمة إلى غامبيا لدعم القضية.

17 – أشاد الاجتماع بالجهود التي بذلها الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي مؤخرا لدعوة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمساهمة في الحساب الخاص الذي أنشئ لتغطية الرسوم القانونية المتعلقة بالقضية.

18 – أعرب الاجتماع عن تقديره للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة التي ساهمت في الحساب الخاص المتعلق بالقضية، وطالبها بالنظر في زيادة مساهماتها.

19 – أعرب الاجتماع عن تقديره للمساهمة السخية البالغة مليون دولار أمريكي التي قدمتها المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى مبلغ 300 ألف دولار أمريكي المدفوعة قبل ذلك للحساب الخاص بالقضية، وأشاد بجمهورية بنجلاديش الشعبية لمساهمتها الإضافية البالغة 200 ألف دولار أمريكي إضافة إلى المساهمة السابقة البالغة 500.000 دولار أمريكي.

20 – حث الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي لم تساهم بعد في هذا الحساب الخاص بالقضية، على الانضمام إلى هذا الجهد الجماعي لدعم القضية، وفقا لمبادئ المسؤولية المشتركة، وانطلاقا من روح التضامن الإسلامي.

21 – جدد الاجتماع طلبه إلى الرئيس للتواصل مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من خلال القنوات الرسمية، من أجل النظر في إمكانية قيام الدول الأعضاء بحشد الأموال اللازمة من المؤسسات الخاصة، ودعا الأمانة العامة لتنسيق هذا الجهد.

*****